



«إصدار خاص»

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

إصدار خاص - صفحات 10 • مجاني • دمشق ص.ب. (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

المحرر السياسي

كلمة حول

المركزية واللامركزية

يتصاعد الحديث في سورية مجدداً عن المركزية واللامركزية، على خلفية ما يجري من أحداث من جهة، وعلى خلفية الحاجات الموضوعية المترابطة عبر عقود.

بعيداً عن الاستقطاب الحاد والمدمر الذي يجري استخدامه إعلامياً لتعميق الانقسامات، فإن ما يمكن تثبيته بشكل مكثف هو التالي:

أولاً: المركزية المفرطة، وإن كانت لها أسبابها الموضوعية في بداياتها المرتبطة بنشوء قطاع الدولة وتوسعه الكبير ومركزية السلطة بعد الاستقلال، إلا أنها بسبب انخفاض مستوى الحريات لاحقاً، أدت إلى نشوء الفساد والنهب الواسع، مما حول المركز إلى نقيضه، الذي يستنزف الأطراف ويضعفها على حساب نمو سلطته وثروته عبر تحويل الأطراف إلى بقرة حلب. وهذه الصيغة لم تعد قابلة للحياة موضوعياً، وانتهت صلاحيتها مما قبل 2011.

ثانياً: اللامركزية ضمن إطار وحدة البلاد والشعب، هي ضرورة موضوعية لتطور البلاد منذ عقدين وأكثر. وهي حاجة على المستوى التنموي الاقتصادي والديمقراطي، بما يسمح للسوريين بتطبيق رقابتهن المباشرة على أجهزة الدولة في المركز والأطراف.

ثالثاً: لا مركزية دون مركز، تعني ضرب اللامركزية نفسها، بل وتعني ضرب الدولة ككل وإنهاءها، فلا توجد لامركزية دون وجود مركز. واللامركزية تكون قوية حين يكون المركز قوياً، والعكس بالعكس، أما أن يكون أحد جانبي المعادلة ضعيفاً فالثاني سيكون ضعيفاً أيضاً بالضرورة.

رابعاً: المركزية في الشؤون الأساسية ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها، وتحديدًا في الدفاع والخارجية والليرة السورية.

خامساً: اللامركزية في شؤون مثل التعليم والصحة وإدارة الخدمات والرقابة المباشرة على أجهزة الدولة والإدارة المحلية الديمقراطية القائمة على الانتخابات المباشرة، هي أمور ضرورية وينبغي تثبيتها.

سادساً: تبقى أمور عديدة بين ما هو مركزي وما هو لامركزي، تحتاج نقاشاً أخوياً بين السوريين، وبحثاً عن حلول إبداعية، بما في ذلك الاستناد إلى الميزات المطلقة العديدة في سورية، وصولاً إلى توافقات حقيقية وعميقة. على سبيل المثال ينبغي الوصول إلى حلول إبداعية للعلاقة بين الموازنات المحلية والموازنة العامة، تركيبة كل منهما وطبيعة العلاقة بينهما، وكذا في موضوع التخطيط الاقتصادي الشامل والجزئي... وهناك عشرات القضايا الشبيهة على مختلف الأصعدة تحتاج إلى نقاش وتوافق بين السوريين.

المدخل الوحيد لبناء النموذج الجديد هو التوافق بين السوريين، عبر مؤتمر وطني عام وشامل، يحول خارطة الطريق الموجودة في 2254 إلى واقع عملي عبر إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه...



الصناعة السورية... ماذا بعد غرفة الإنعاش؟!

فكيف يمكن الحديث عن قطاع صناعي في ظل غياب أهم مقوماته؟ المطلوب اليوم في سورية أن نتعلم من دروس الماضي لا أن نرتكب الأخطاء ذاتها، فسيبى الذكر بشار الأسد كان يتحدث في سنواته الأولى عن الإصلاح والانفتاح وغيرها من الشعارات الرنانة لكن ما جرى فعلياً هو تقليص دعم الصناعة والزراعة، وفتح البلاد أمام البضائع الأجنبية، حتى بدأت الورشات الصناعية تغلق أبوابها وتسرح عمالها ما أدى إلى شروخ اقتصادية واجتماعية كبيرة كانت أحد أهم أسباب الانفجار الذي جرى، واليوم بدلاً من القطع مع سياسات بشار الأسد الفاشلة يجري ترسيخها والاستمرار بها ليجد الصناعيون أنفسهم في المازق ذاته.

ما جرى في حلب في 11 من شهر آب الجاري كان تطوراً حتمياً، إذ خرج عدد من الصناعيين العاملين في ورشات صناعة الأحذية والجلود يحتجون على إغراق الأسواق بالبضائع المستوردة مع غياب الدعم الحكومي الذي يجعل قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة مستحيلة، الاحتجاجات التي خرجت في حلب ليست إلا مؤشراً سورياً عاماً فمشاكل الصناعيين التي كانت تتراكم في سنوات حكم بشار الأسد أدخلت الصناعة إلى قسم الإنعاش، وبدلاً من أن تبدأ بالتعافي حدث العكس، ليقول أحد الصناعيين إنها «خرجت من الإنعاش إلى المقبرة». فالاتجاه العام السائد يؤكد غياب أي استراتيجية لإنعاش الصناعة ويجعل كل ما يقال عن دعم الصناعة والصناعيين لا يتعدى كونه جملاً إنشائية!

المتدخلة في الشأن السوري، ولكنه لم يكن مستعداً لتقديم أي تنازل للشعب السوري نفسه، أو للأطراف السورية المتصارعة. وماذا كانت النتيجة؟ تم تقديم تنازلات أكبر بكثير من أي تنازل كان يطلبه الشعب السوري نفسه، وتم تقديم هذه التنازلات على حساب سورية والسوريين بكل أطرافهم، بمن فيهم سلطة الأسد نفسها التي انتهت إلى الانهيار الشامل.

الدرس الذي ينبغي تعلمه وتطبيقه، وعلى وجه السرعة، هو أن الطريق الأقصر والأكثر سلامة وفائدة لكل السوريين، ولكل الأطراف السورية، هو أن تجلس مع بعضها البعض بشكل مباشر، وأن تكون قادرة على تقديم التنازلات المنطقية لبعضها البعض، وبالمحصلة للشعب السوري، بما يخدم وحدة سورية ووحدة شعبها، وحقن دماء أهلها...

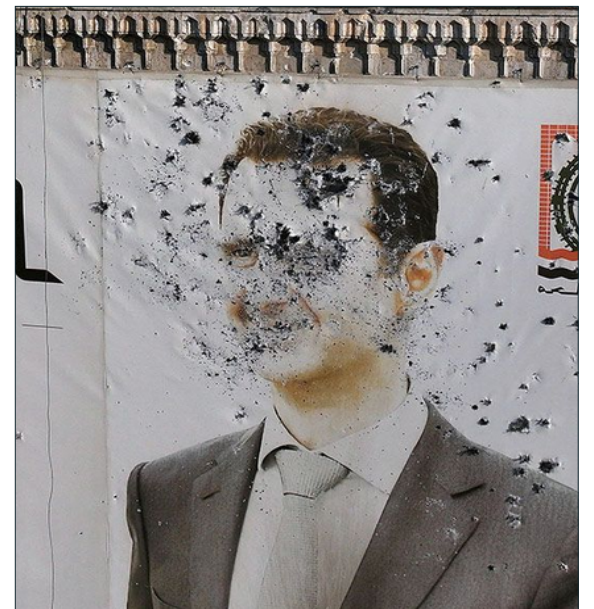
سورية بين الأطراف السورية، ربما تجري 5 إلى 10 اجتماعات خارج البلاد، وبحضور الأجانب وبوساطتهم، وربما تحضر الأطراف السورية المتنازعة في هذه اللقاءات معاً، وغالباً يحضر أحدها فقط.

رغم أن الأرقام والنسب قد تكون مؤشراً شكلياً في كثير من الأحيان، ولا يمكن التعويل عليه للوصول إلى نتائج نهائية ودقيقة، إلا أنها مؤشر في نهاية المطاف، ولها معنى ينبغي فهمه، وهذا المعنى هنا، هو أن درجة التحويل التي نعاني منها هي درجة عالية جداً، بحيث يكون من السهل على الأطراف السورية المختلفة أن تجتمع مراراً وتكراراً مع أطراف أجنبية في حين يصعب عليها أن تجتمع مع بعضها البعض.

في حالة بشار الأسد، كان من السهل عليه أن يقدم مختلف أنواع التنازلات للدول الخارجية

في الجزء السابق من هذه المادة، تناولنا طريقة بشار الأسد في التعامل مع الخارج على حساب الداخل، لننتقل الآن لنكرر طريقته المدمرة. وفي هذا الجزء نتابع في الموضوع نفسه، ولكن من زاوية أكثر تفصيلية...

فلننظر في سلسلة الأزمات والمشكلات التي تعيشها سورية اليوم على المستوى الأمني-السياسي. ربما بين أكثرها وضوحاً وبروزاً في اللحظة الراهنة، واحدة في الجنوب في محافظة السويداء، وأخرى في الشمال الشرقي، بالنسبة لكل من الأزميتين، جرت وتجري اجتماعات لا حصر لها مع أطراف خارجية، أو بوساطة أطراف خارجية، في عمان وبأرييس وموسكو وبأكو وإسطنبول وغيرها. وضمن حسابات النسبة والتناسب، فمقابل كل لقاء داخلي يجري في هذه المنطقة أو تلك في



فلنتعلم من غرور بشار الأسد «2»!

إعادة الإعمار والفراشات الملونة!



يوم 16 كانون الأول 2019، أعلن بشار الأسد أن «عملية إعادة الإعمار انطلقت»، أي قبل 5 سنوات من سقوطه. وقبل ذلك بسنتين أطلق النظام معارض إعادة الإعمار تحت مسمى «عمر سوريا» بمشاركة مئات الشركات حول العالم. وبعد الإعلان عام 2019، جرى الترويج إعلامياً من جانب النظام، لتوقيع عدد كبير من العقود الاستثمارية مع عدة دول بينها الصين وروسيا والسعودية، تبين لاحقاً أنها لم تكن أكثر من مذكرات تفاهم، وتبين أن جزءاً منها كان وهمياً بشكل كامل. وهل جرت عملية «إعادة الإعمار»؟ وضحاً لم تتم، بل واستمرت عملية معاكسة هي عملية التخريب والتدمير والتدهور الاقتصادي الشامل.

تدمير القطاع العام وتدمير الاقتصاد المنتج ككل، بدأت بشكل تدريجي منذ أواخر السبعينيات، وتسارعت قليلاً مطلع التسعينيات مع قانون الاستثمار رقم 10، وتسارعت أكثر ابتداءً من 2005 وما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وتسارعت أضعافاً وأضعافاً ابتداءً من 2011 مع الانتقال من حالة الحراك الشعبي إلى حالة حرب داخلية مع تدخلات إقليمية ودولية مدمرة.

الجوهر في المسألة أن توقف الإعمار وبداية التراجع والتخريب، كان تعبيراً عن طبيعة السلطة وتحولاتها بالمعنى الطبقي والاقتصادي، فالسلطة التي قدمت نفسها في البداية نصيراً للعمال والفلاحين، تحولت بشكل تدريجي إلى نصير للفاستين الكبار ولرجال الأعمال وللصوص الداخليين والخارجيين.

توقف عملية الإعمار في سورية هو ما أدى إلى 2011، لأنه أدى تراكمياً إلى إفقار السوريين وزيادة نسب البطالة والتهميش وتردي الخدمات وتردي التعليم والصحة وزيادة النكمة الاجتماعية العامة وصولاً إلى الانفجار. كي تبدأ عملية إعادة الإعمار، ينبغي علينا معالجة الأسباب التي أدت إلى توقف الإعمار في سورية سابقاً، وإلا فلن تكون هناك إعادة إعمار، أي تكن الحملات الإعلامية التي يجري ترويجها.

خامساً: دور جهاز الدولة. دراسة التجارب المختلفة لإعمار بلدان بعد أزمات أو ثورات أو حروب طويلة الأمد، سواء في الغرب أو في الشرق، في الشمال أو في الجنوب، في البلدان الرأسمالية أو الاشتراكية أو «بين بين»، تتقاطع كلها في مسألة أساسية، هي أن لجهاز الدولة دوراً محورياً وقائداً في العملية، وخاصة في القطاعات الأكثر حيوية، أي في البنى التحتية والضخمة والطاقة والاتصالات والتعليم والصحة وإدارة النقد وغيرها من الأمور الأساسية. والتضحية بدور جهاز الدولة في هذه القطاعات، يعني التضحية بهذه القطاعات نفسها، والتضحية باستقلال البلاد، ودون إعمارها بشكل حقيقي، وإنما فتحها للنهب الداخلي والخارجي... فقط انظروا إلى مثالي لبنان والعراق، فهما كافيان.

أبعد من ذلك كله...

الشروط اللازمة لإعادة إعمار حقيقية هي شروط عديدة ومتنوعة، مدخلها سياسي قبل كل شيء آخر. ولكن إذا أردنا رؤية المسألة بطريقة أكثر عمقاً، علينا أن نسأل سؤالاً مختلفاً: متى توقفت عملية الإعمار في سورية؟ يعتقد البعض أن عملية الإعمار توقفت في سورية عام 2011، وفي الحقيقة فإنها توقفت قبل ذلك بعدة عقود، فعملية

مجد، بل وشكلاً من أشكال المقامرة. ثالثاً: السوق الواحدة والبنية التحتية ومستوى الاستهلاك، بين محددات أي عملية استثمارية أن يكون من الواضح مسبقاً ما هي المنتجات التي سيتم صنعها، ومن هم المستهلكون وما هي مقدراتهم؟ في الحالة السورية الراهنة، البنية التحتية مدمرة بشكل هائل، ما يرفع من تكاليف الإنتاج إلى مستوى أعلى من كل دول الجوار، يضاف إلى ذلك أن قدرة المستهلك السوري معدومة تقريباً بسبب توزيع الثروة الجائر والمتوحش الذي يضع أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، وفوق ذلك كله فإن غياب الوحدة السياسية الاقتصادية كواقع عملي، أي غياب السوق الوطنية الواحدة، نتيجة عدم الوصول إلى تفاهات سياسية كافية، يرفع التكاليف أكثر على كل المستويات، ويجعل الاستثمار ضرباً من الجنون.

رابعاً: الاستقرار القانوني والإداري والتشريعي. بين الشروط الواضحة ليس لعملية ضخمة كعملية إعادة إعمار بلد مدمر بالكامل تقريباً، بل وحتى القيام بأي مشروع اقتصادي جدي، أن يكون هنالك استقرار ووضوح وشفافية في الإطار القانوني والإداري والتشريعي... وهذا أمر بعيد جداً عن الواقع الحالي؛ فحتى على مستوى تسجيل الواقعات ما يزال الوضع غير مستقر، وما تزال مؤسسات الدولة تعيش حالة اضطراب هائلة وشلل شبه كامل؛ فكيف الأمر مع أمور أكبر وأصعب؟!

نعيش اليوم وضماً مشابهاً، من حيث الشكل على الأقل، حيث يجري الترويج بشكل كثيف لعقود استثمارية ضخمة، ويجري إطلاق وعود كبرى يميناً وشمالاً، ولكن مرة أخرى: هل بدأت فعلاً عملية إعادة الإعمار؟ ولنسأل بطريقة أخرى: ما هي الشروط الموضوعية اللازمة لانطلاق إعادة الإعمار، وفي حال عدم توفرها، فإن أي كلام أو ترويج إعلامي عن انطلاقها، لن يكون أكثر من استثمار سياسي ضيق.

شروط إعادة الإعمار

أولاً: الاستقرار الأمني، فدون استقرار أمني لن يقدم أي رأس مال داخلي أو خارجي، سوري أو غير سوري، على استثمار أي قرش في سورية، وفي أي مجال من المجالات. وهو أمر طبيعي ومفهوم؛ فمن الجنون المحض من وجهة نظر رأس المال، أن يتم الاستثمار في بيئة خطرة وغير مستقرة.

ثانياً: الاستقرار السياسي، ينسحب موضوع الاستقرار الأمني نفسه، على الاستقرار السياسي أيضاً؛ فلا يمكن لعامل أن يستثمر في بلد مضطرب وغير قابل للتوقع... فأى رأس مال يريد الاستثمار يحتاج إلى دراسة جدوى لأي مشروع سيقوم به، وضمن دراسة الجدوى هنالك بند أساسي يتعلق بالاستمرارية وبزمن استعادة رأس المال. وفي ظل الاضطراب السياسي، فإن موضوع استعادة رأس المال يصبح غير مضمون، وبالتالي يصبح الاستثمار بأكمله غير

معالجة الأسباب العميقة لتوقف الإعمار، تعني بالعمق تغييراً جذرياً لنظام توزيع الثروة في البلاد، وللنظام السياسي الموافق له؛ أي باتجاه تسييد أبناء الـ90% على بلادهم، عبر حل سياسي شامل ومؤتمروطني عام كمدخل، وعبر نموذج اقتصادي مختلف جذرياً، قائم على الإنتاج الحقيقي وعلى توزيع عادل للثروة وعلى دور اجتماعي قوي للدولة، وعبر رقابة شعبية حقيقية من خلال توزيع صلاحيات يسمح للناس بالرقابة المباشرة على جهاز الدولة في المركز والأطراف... دون القيام بذلك، فإننا سنبقى ندور في فلك «الفراشات الملونة» وما شاكلها من استعراضات بائسة لا تغني ولا تسمن من جوع...

للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات وللاشتراك في جريدة قاسيون.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرم	0937847921	حمص	حسن المصري	0932515122
السويداء	كنان دويصر	0992469336	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141
	منظمة الشباب	0933060528	حماة	انور ابوحامضة	0947360151

أو عبر الرقم الموحد 0932406770